الدراسة بالمشاركة تعزز قدرات المجتمع المحلي

المواطنون يطالبون المانحين باعتماد نتائجها في بيت حانون وبيت لاهيا

كتب: فايز أبوعون- البيدر

حظيت الدراسة البحثية التي نفذها برنامج دراسات التنمية بجامعة بير زيت، بأهمية كبرى لدى أوساط عديدة في المجتمع الفلسطيني، لاسيما ممثلي المجتمع المحلي، والخبراء والمختصين.وتختص هذه الدراسة بتقدير الاحتياجات الطارئة في الظرف الراهن في جميع أنحاء قطاع غزة بدء بمناطق بيت حانون وبيت لاهيا بعد الاجتياح الأخير، لاتخاذ القرارات المناسبة حيالها.

ولم يأت هذا الاهتمام من ممثلي المجتمع المحلي بفرق البحث من فراغ، بل جاء نتيجة عدة أسباب أولاً: أن فريق البحث هم من أصحاب الكفاءات العلمية، والخبرات العملية، وثانياً: أن الدراسة اعتمدت على منهجية نوعية تشاركية، واستندت إلى حد كبير على المعلومات والتوصيفات والتحليلات العامة التي تعبر عن رأي المشاركين في المجتمع المحلي.

وفي الوقت الذي أكد فيه بعض المشاركين في تقديم المعلومات والوثائق اللازمة التي تفيد الباحثين، على أن إجراء مثل هذه الدراسة هو لوضع معايير لتحديد الاحتياجات، والمناطق، والفئات الأكثر تضرراً، ووضع تصورات لنوع التدخل المطلوب، قال آخرون إنها محاولة لرفع صوت المجتمع المحلي من خلال تقديم حاجاته للممولين، من أجل أن تلبي سياسات التمويل هذه، حاجات المجتمع نفسه.

وكان الباحثون حددوا منذ اللحظات الأولى التي بدأوا فيها إجراء دراستهم البحثية في المحافظات الخمسة بالقطاع، وهي(رفح، وخانيونس، والوسطى، وغزة، والشمال)، أولويات عملهم، بالحصول على المعلومات والوثائق التي توضح حجم الأضرار التي لحقت بمختلف القطاعات، نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وأيضا بتقدير حجم الخسائر التي أصابت هذه القطاعات.

الفائدة

ولفتوا جميعهم إلى أن هذه الدراسة الموجهة إلى مؤسسة رفيد بشكل خاص، والمؤسسات التمويلية الأخرى بشكل عام، من الممكن للمؤسسات المحلية والرسمية والأهلية الاستفادة من نتائجها العامة، وذلك كونها اعتمدت في تحليلاتها على منهجية نوعية تشاركية، كما سبق ذكره، وعلى المعلومات والتوصيفات والتحليلات المطروحة من قبل المشاركين.

وكان ممثلو المجتمع المدني، والذين حضروا الغالبية العظمى من ورش العمل التي نظمها الباحثون، وشاركوا في تقديم المعلومات اللازمة والمطلوبة من خلال المؤسسات التي ينتمون إليها للباحثين أنفسهم، أشادوا بالخطوات العلمية والطرق البحثية، المبنية على التحليل والوصف الدقيق لكافة احتياجات المواطنين في المناطق المستهدفة في البحث، والتي هي الأكثر تضرراً بين مناطق القطاع الأخرى.

الباحثون يكسبون الثقة

وبدوره قال الدكتور أيمن أبو دقة، مدير دائرة التنسيق والعمل التطوعي في هيئة شؤون المنظمات الأهلية، أحد المشاركين في معظم ورش العمل، إن ما أكسب الباحثين ثقة المجتمع المحلي، وتقديمهم لهؤلاء الباحثين كل ما يلزمهم من معلومات لإنجاح دراستهم، جاء بسبب أنهم أولاً: اتبعوا في إجرائهم للبحث، وعقدهم لورش العمل، أحدث الأساليب العلمية لتحديد أولويات الاحتياجات المجتمعية.

وأضاف أبو دقة أما ثانياً: جاء لكونهم يتبعون في بحثهم، برنامج دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت، لما لها من مكانة كبيرة في نفوس المواطنين عامة، وطبقة المثقفين خاصة، بجانب أن هذا البرنامج له باع طويل في قضايا التنمية المستدامة. ولفت إلى أن نتائج البحث كانت جيدة للغاية، وذلك لأن الباحثين اعتمدوا في عملهم أسلوب «الفلترة» أي أن المعلومات التي خلصوا إليها، جاءت نتاج عمل متواصل استمر نحو شهر ونصف الشهر، تخلله إجراء مقابلات، وعقد ورش عمل حضرها متخصصون، ومتضررون من كل قطاع من القطاعات المتضررة بشكل منفرد، أعقبها عقد ورشة عمل إجمالية لكافة القطاعات المتضررة للخروج بالتوصيات اللازمة التي سترفع للجهات المختصة والمعنية بذلك.

ودعا أبو دقة كغيره من ممثلي المجتمع المحلي مؤسسة رفيد، والدول المانحة الموجهة إليها الدراسة البحثية، إلى اعتماد كل ما جاء فيها، واحترام أولويات احتياجات المواطنين، وعدم فرض المشاريع التي لا تخدم في محصلتها النهائية، سوى أهدافهم فقط، دون تلبية الحد الأدنى من أهداف المتضررين.

الاحتياجات حسب الأولوية

ويذكر أن نتائج البحث الذي أجرته الباحثة وسام جودة، والباحث وسام الفقعاوي من محافظة خان يونس، خلصت إلى جملة من الاحتياجات، وهي ضرورة تأهيل القطاع الزراعي الأكثر تضرراً بسبب تعمد قوات الاحتلال الإسرائيلي القيام بأعمال التجريف واقتلاع الأشجار المثمرة، لا سيما النخيل والزيتون، واللوزيات، وتدمير آبار المياه، وتخريب شبكات الري والحمامات الزراعية.

وذكرت جودة أن من الاحتياجات الأخرى التي خلصت إليها الدراسة، هي العمل على ترميم المنازل المدمرة جزئياً، ودعم قطاع العمال المتضررين، وتقديم الدعم اللازم لأصحاب المنشآت الصناعية وترميمها، ودعم وإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل، ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة، وإقامة مراكز تثقيف وترفيه لفئة الشباب، مع توفير الاحتياجات المدرسية لأبناء المتضررين والعاطلين عن العمل.

وأضافت أنها اعتمدت في بحثها على عقد ورشة استشارية شارك فيها نحو ٣٢ ممثلاً عن المجتمع المحلي والمؤسسات الأهلية والحكومية، ووكالة الغوث الدولية على مستوى محافظة خان يونس ككل، كانت عبارة عن ورشة لتحديد أولويات الاحتياجات، أعقبها عقد عدة ورش خصصت لكل أولوية من هذه الأولويات، حضرها ذوو الاختصاص بالقطاع المتضرر نفسه فقط.

ورشات متخصصة وأخرى تكميلية

وقالت جودة إنه في ختام عقد الورش الصغيرة، التي كان يحضرها عادة ما بين ٦ إلى ٨أشخاص، من المختصين بالقطاع المعين، تم عقد ورشة على مستوى المحافظة، لعرض النتائج التي تم التوصل إليها، وذلك للتأكد مرة أخرى من الأولويات الطارئة للمحافظة، والأنشطة التفصيلية لكل قطاع من هذه القطاعات، بالإضافة إلى أهم الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالدراسة والمناطق الأكثر تضرراً.

المناطق الأكثر تضرراً

كما نوهت إلى أن نتائج البحث بينت أن المناطق الأكثر تضرراً في محافظة خان يونس، هي المناطق الواقعة بمحاذاة المستوطنات الإسرائيلية مثل حي الأمل، وحاجز التفاح، والحي النمساوي، والمعسكر الغربي، وأيضاً المناطق المحاذية لخط التماس في منطقة شرق خان يونس مثل قرى عبسان، وخزاعة، والقرارة، والسطر الغربي، والسطر الشرقي، ومنطقتي قيزان النجار، وقيزان أبو عشوان، بالإضافة إلى منطقة المواصي، ووسط البلد، وبالتحديد منطقة الورش.

عوامل النجاح

ومن جهتها ذكرت الباحثة الميدانية في محافظة شمال غزة نادية البيومي أن عوامل نجاحها ولزملائها الباحثة حميدة الطهراوي والباحث ناصر شتات والباحثة شهود أبو شاوش في الدراسة البحثية اللتان قامتا بإجرائها في مناطق بيت حنون، وبيت لاهيا، الأكثر تضرراً في محافظة شمال غزة، كانت سبب اعتمادهما منهجية محددة تعتمد على الحوار المباشر مع المواطنين، وممثلي المجتمع المحلي في المؤسسات الرسمية والأهلية ووكالة الغوث الدولية، لتحديد المناطق المتضررة والتي هي بحاجة إلى دعم وتمويل المؤسسات التمويلية لها.

ووصفت البيومي مساعدة المختصين، وممثلي المؤسسات الرسمية والأهلية، والمجتمع المحلي لها ولزميلتها، كان له الأثر الإيجابي الكبير في نفسيهما، والذي ساهم بشكل كبير في نجاح دراستهما البحثية، ووصولهما إلى كافة المعلومات اللازمة، والمناطق المتضررة، لإثراء البحث بالمعلومات المطلوبة والتي تحدد أولويات احتياجاتهم.

وقالت إن نتائج البحث خلصت إلى أن أولويات الاحتياجات تمحورت حول أربعة قضايا رئيسة، وهي حاجة المجتمع إلى إصلاح البيوت المتضررة، وإعادة تأهيل ورصف وبناء الطرق والجسور المدمرة، وتقديم الدعم اللازم للمشاريع الصغيرة المدرة للدخل، ودعم النشاطات الموجهة للأطفال، لإخراجهم من الأزمة النفسية التي يعانون منها بسبب الاجتياحات وأعمال القتل والتدمير التي مارستها سلطات الاحتلال على مدى سنوات الانتفاضة وما قبلها.

تأهيل الطرق المدمرة

ومن جهته قال الباحث الميداني أيمن الهور من مخيم النصيرات، والذي أجرى دراسته البحثية وزميلته عظيمة أبو شاويش، في محافظة الوسطى، لا سيما في مخيمات البريج، والنصيرات، والمغازي، ودير البلح، وفي قرى المغراقة، ووادي السلقا، أنه اعتمد المنهج والأسلوب التفاكري المبني على المشاركة والتفاعل الإيجابي مع المجتمع المحلي.

وبين الهور: أن من الأولويات الأخرى التي خرجت في التوصيات أيضاً إعادة تأهيل الطرق المدمرة، الرئيسية منها، والزراعية، بجانب إعادة إصلاح شبكات المياه، والصرف الصحي، مع توزيع خزانات كبيرة على المناطق التي تشح فيها المياه، لا سيما المناطق الحدودية المهمشة.وبين أن نتائج البحث دلت على أن تأهيل الطرق يجب أن يحظى على ما نسبته ٢٧,٧٪ من الميزانية التي تخصص لمحافظة الوسطى، بينما حظيت إعادة بناء البيوت على ما نسبته ٢١,٤٪، ودعم مشاريع مدرة للدخل وتشغيل خريجين على٥٤,٦٪، وإعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي على ١٠,٦٪، وإعادة تأهيل الطرق على ٦,٤٪ وذلك حسب المختصين المشاركين في ورش العمل. ولفت الهور إلى أن ورش العمل جميعها، خلصت إلى توصيات عدة منها، ضرورة جذب التشبيك ما بين المؤسسات الأهلية والحكومية، والعمل على دعم البلديات بكوادر أكثر فنية ومعدات وآلات، بالإضافة إلى دعم كافة القطاعات التي أشارت نتائج البحث إلى حاجتها إلى الدعم.

تأهيل الإنسان وترميم المباني

إلى ذلك حدد الباحث الميداني عبد العزيز أبوشمالة، والذي أجرى بحثه والزميلة هدى الدسوقي في محافظة رفح، أولويات احتياجات المحافظة حسب نتائج البحث في نقاط عدة هي، ترميم وبناء المنازل المدمرة كلياً وجزئياً جراء الاحتلال، وتأهيل البنية التحتية، وإنشاء مشاريع مدرة للدخل، وترميم المنشآت الصناعية المدمرة، وتأهيل وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وعمل برامج تدعم استقرار الطفولة من خلال استغلال الأماكن القائمة ذات العلاقة. وأضاف كما أن الأولويات حُددت أيضاً في دعم البرامج التي تخدم المرأة، وتفعيل وتنشيط الساحات الشعبية من خلال نشاطات رياضية وثقافية موجهة للشباب، مع العمل على تحسين البيئة المحلية وعمل برامج توعية.ووصف تعاون المواطنين وممثلي المجتمع المحلي بأنه كان كبيراً جداً من خلال حضورهم ورش العمل، وتقديمهم كافة المعلومات اللازمة التي ساهمت بشكل كبير في إثراء البحث ونتائجه، وأيضاً في عرض التوصيات التي اعتبرت أن محافظة رفح منطقة منكوبة، وأنه

صور عدد من المشاركين في الورشات التدريبية والقطاعية في غزة.

يجب اعتماد المشاريع التي تخلق فرص عمل، ورفع نسبة الاهتمام بالمنازل والمصانع المدمرة، ورفع وتيرة التشبيك والتنسيق بين المؤسسات الأهلية.

المجتمع المحلي يدلي بدلوه

وبالعودة إلى ممثلي المجتمع المحلي الذين أدلوا بدلوهم في هذه الدراسة، كان لا بد من أخذ رأي السيدة آمال حمد مندوبة نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة الطاهر في بيت حانون، والتي اعتبرت أن الدراسة نوعية للغاية وذلك كونها استخدمت فيها الأسلوب البحثي العلمي الحديث، بجانب أن الباحثين كانوا على مستوى عال من الكفاءة والقدرة الجيدة في إدارة الحوار والنقاش واستيعاب وُجهات نظر المشاركين في ورش العمل كافة، لا سيما وأنه كان هناك وجهات نظر متعددة ومتناقضة أحياناً.

وشددت حمد على أهمية استثمار نتائج البحث في الاتجاه الصحيح، وأن يتم اعتمادها عند الرغبة في إقامة أية مشاريع في المناطق المتضررة والتي تنطلق من حاجة واحتياجات المجتمع المحلي وليس حسب رغبة الممولين فقط. ولم يختلف تقييم سفيان حمد مدير بلدية بيت حانون، والذي شارك في معظم ورش العمل كممثل عن المجتمع المحلي، عن تقييم من سبقوه في أن الدراسة كانت جيدة للغاية، وأعطت انطباعاً غير عادي لدى فئات المجتمع المحلي في بيت حانون كافة، وذلك كونها حددت أولويات الاحتياجات بطرق علمية مدروسة. ولفت حمد إلى أن الباحثين كانوا معنيين بالخروج بتقييم لكافة الاحتياجات، والتي من الممكن أن تستفيد منها البلديات، والمؤسسات الأهلية والرسمية، حتى وإن كان ذلك بشكل جزئي، داعياً أصحاب الاختصاص وصناع القرار، والممولين، إلى اعتماد نتائج البحث عند توجيه الأموال.

التنسيق واحترام الخبرات المحلية

من جانبه أكد غسان أبو حطب، منسق الدراسة في قطاع غزة، أن الدراسة تمت بالتنسيق والتعاون مع كافة المؤسسات ذات العلاقة وخصوصا البلديات والمؤسسات الأهلية ووكالة الغوث ومؤسسات السلطة ذات العلاقة. وأضاف أن هذا التعاون جاء ضمن الاحترام الكامل للخبرات المحلية وتكريس لأهمية الحوار بين أصحاب وجهات النظر المختلفة لصالح الدراسة والمجتمع المحلي.

المشاركة والمكاشفة لتعزيز دور المجتمع المحلي

كما أجمل رئيس الفريق القائم على الدراسة ومدير برنامج دراسات التنمية، أن هذا النوع من الدراسات التي يقوم بها البرنامج تقوم على مجموعة من الأسس الفلسطينية والتي منها: أولا التركيز على أهمية مشاركة أفراد المجتمع المحلي في تحديد احتياجاتهم واولوياتهم، حتى يتمكنوا من تقديم المعلومات وتحليلها والخروج باستخلاصات مستندة إلى واقعهم وطموحاتهم.كما أردف سعيد معقبا بقوله«إن مثل هذه المشاركة تعزز الفهم الديمقراطي وتكرس التزام الأفراد بإنجاح مشاريع التنمية التي تنطلق من خبراتهم وضمن اختياراتهم. وثانيا أهمية المكاشفة من خلال تقديم نتائج الدراسة للمجتمع المحلي بأفراده ومؤسساته، وليس إبقاؤها حكرا على المؤسسة الممولة أو المؤسسات المتخصصة، وهو ما يعتبر احتراما كبيرا للمجتمع، وتعزيز موقعه التفاوضي أمام المؤسسات التمويلية والحكومية من خلال ملكيتهم للمعلومات الموثقة.

من ناحيتها أكدت كريستي رايت منسقة الدراسات في مؤسسة رفيد اهتمام المؤسسات بهذه الدراسات النوعية. وان المؤسسة ستقوم باستخدام نتائجها من اجل التخطيط للتمويل وتنفيذ المشاريع. كما ستقوم باستخدام النتائج في تقيم أداء رفيد في خدمة المنطقة. وقالت:إن رفيد تكن كل الاحترام لفريق العمل في برنامج دراسات التنمية الذين يأخذون حاجات مجتمعهم كمعيار أولي في تصميم دراساتهم.

المحافظ: قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق/ تتمة

سيارات مشطوبة حتى يتهرب من دفع بدل التأمين والترخيص»

أين شرطة المرور؟؟

في الأوضاع الاعتيادية يقوم شرطي المرور بالمحافظة على حركة السير و لكن بما أن البلد تحت الاحتلال فإن الوضع قد تغير، و عن ذلك قال لنا مدير عام شرطة رام الله و البيرة أبو صلاح «منذ اجتياح مدينة رام الله العام المنصرم قامت إسرائيل بمداهمة مراكز الشرطة و اعتقال كل من فيها و مصادرة الأسلحة، كما تم اعتقال شرطي المرور أثناء أدائه واجبه الرسمي في الشارع و مصادرة سيارات الشرطة،و حفاظا منا على هيبة الشرطي و حتى لا يتم اعتقاله أمام أعين المواطنين ،تم إنزاله على الشارع بدون اللباس المدني و ذلك لخدمة المواطن.»

وفي النهاية وعد أبو صلاح بإجراءات عملية سريعة لحل الأزمة الراهنة و ذلك بإعادة السيطرة على الشوارع و تحويل عدد كبير منها إلى اتجاه واحد وسحب كل سيارة مخالفة بقوة القانون».

غياب العقوبة يشجع المخالفة

على أثر الاحتلال الإسرائيلي للمدن الفلسطينية و ما تبعها من تدهور اقتصادي تم إصدار قرار بإلغاء تحرير المخالفات ضد السائقين المخالفين لحركة السير، وعدم وضع كلبشات على السيارات المخالفة و ذلك للتسهيل على المواطن.

في هذا الصدد قال لنا المحامي أحمد الريان «يجب أن يسود القانون تحت أي ظرف ،فهو أداة النجاة الوحيدة من أي مأزق لأن الاحتلال يهدف إلى ضعضعة الشارع وزرع حالة من التسيب والقضاء على سلطة القانون.

فحركة السير قبل مجيء السلطة كانت منظمة أكثر و ذلك بسبب العقوبات التي كانت تنتظر كل مخالف، وبذلك أصبحت قاعدة قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق ومسألة غض الطرف عن التسيب المروري بسبب الوضع الحالي هي مهاترات كلامية زادت الأمور تعقيدا.و أصبح من الصعب إعادة الأمور إلى نصابها ».

كما أكد الريان على ضرورة عدم تجزيء القانون و ذلك بغض الطرف عن بعض الأشخاص والسماح لهم بتشغيل سياراتهم المشطوبة ليلا ،لان ذلك يمنح السائقين فرصة للتنصل من القانون، و يدفعهم إلى التمادي في مخالفاتهم